أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية

Credit Risk Approaches within the Context of Basel II Committee Determinants and its Relationship with the Egyptian Commercial Banks' Performance

إعداد الباحثة

شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم

- **ملخص البحث :**

استهدف هذا البحث التعرف علي طبيعة العلاقة بين أساليب قياس لجنة بازل II والطرق المُتبعة من قُبل إدارة المخاطر الائتمانية في كيفية : (نقل المخاطر- تخفيف المخاطر- التحوط من المخاطر) وأدؤها المالي عن طريق تحليل النتائج المالية لعينة من البنوك المصرية.

ولتحقيق هدف البحث قامت الباحثة باختيار عدد (أربعة) من أكبر البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من العام المالي 2012 وحتي العام المالي 2016، حيث تعكس هذه الفترة دور البنك المركزي المصري في تفعيل مقررات لجنة بازل II علي جميع البنوك العاملة.

وبتحليل بيانات البحث، واختبار فرضيته من خلال معامل الارتباط الخطي "إيتا" تم قبول الفرض والذي يتناول طبيعة العلاقة بين أساليب قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية ومستوي الأداء (المرتفع – المنخفض).

كما تم التوصل إلي أن اختلاف مستوي الأداء في البنوك التجارية المصرية باختلاف طبيعة الإدارة لدي البنوك في مصر من حيث تطبيق أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل II - "لا سيما وأن الأسلوب المعياري الأساسي هو المُطبق فقط في البنوك المصرية في حين أن الأسلوب المعياري المبسط غير مُطبق" وقد يعود ذلك إلي عدم كفاية التدريب والتعليم في البنوك لتطوير القدرات والمهارات البشرية في التعامل مع أساليب قياس المخاطر الائتمانية.

- **الكلمات المفتاحية :**

لجنة بازل للرقابة المصرفية- المخاطر الائتمانية - الأسلوب المعياري- أسلوب التصنيف الداخلي – أداء البنوك.

- **Abstract :**

The search aimed to identify the relationship nature between Basel II measurement approaches and the methods used by the credit risk management in to (Risks Transfer - Risks Mitigate - Risks Hedging) and financial performance by analyzing financial results of a sample of Egyptian banks.

To achieve the search objective, the researcher chooses the largest four Egyptian commercial banks during period from fiscal year 2012 until fiscal year 2016. This period reflects role Central Bank of Egypt in activating of Basel Committee Determinants II on all operating banks.

According to the search data analysis and through hypothesis testing using linear Correlation coefficient "ETA", the hypothesis accepted, which is: There is a statistical relationship between availability procedures for management and measurement credit risk and its follow-up in Egyptian commercial banks and performance level (high-low).

In addition to, finding different performance levels in the Egyptian commercial banks according to different management nature in the Egypt banks in terms applying credit risk measurement methods according to Basel II "since the Foundation Standardized Approach is applied while the Simplified Standardized Approach is not applied" Due to insufficient training and education in banks to develop human capabilities and skills in dealing with credit risk measurement methods.

- **Keywords:**

Basel Committee on Banking Supervision - Credit Risk- Standardized Approach - Internal Rating Based Approach - Banking Performance.

مقـــدمـة :

نتيجة للمشكلات الناتجة عن المخاطر الائتمانية والتي تتعرض لها البنوك على مستوى العالم، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تحديد وقياس ومراقبة ضبط المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال، وتكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب علي هذه المخاطر الائتمانية.

وقد جاءت مقررات لجنة بازل II إدراكاً لهذه المخاطر بوضع قضية إدارة المخاطر في صلب أحكامها، حيث أُصدرت مبادئ عامة يجب علي البنوك مراعاتها عند إعداد السياسات الائتمانية، وقد ركزت هذه المبادئ علي دعم مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية بالنسبة لجميع المنتجات المصرفية، وكذلك مسئولية جميع العاملين في كافة المستويات الإدارية عن تطوير العمل المصرفي بما يتناسب مع المخاطر التي يواجهها وبما يساعد علي ضبط الأداء المصرفي ككل، **وإدراكاً لهذا سوف يقوم البحث بتغطية هذه الجوانب :**

- **الجانب الاول :** ويشمل الإطار النظري لمفهوم مخاطر الائتمان، وأساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان **"الأسلوب المعياري – أسلوب التصنيف الداخلي"**.
- **الجانب الثاني :** ويحتوي علي الإطار المنهجي للبحث وفيه تم عرض المشكلة الحالية، وأهدافها، وأهميتها.
- **الجانب الثالث :** اختبار فرضية البحث، وتحديد النتائج والتوصيات، المراجع.

الجزء الأول

الإطار النظري للبحث

أولاً : مفهوم لجنة بازل II لمخاطر الائتمان :

تعرف **"مخاطر الائتمان"** علي أنها مخاطر تعثر الطرف المقابل بما ينتج عنه عدم قدرة أو رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته في الأجل المحدد، كما تعدها من المخاطر الرئيسة في معظم عمليات البنوك إذ أن معظم الأصول المكونة لمحافظ البنوك تتعرض لهذا الخطر، ويلزم أن يتضمن تقييم البنك للعميل مقدرة الطرف المقابل (المدين) علي الوفاء بأصل الدين والفائدة من خلال مقدرته علي تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية، وكذا بنظرة واسعة للضمانات والمستقبل الاقتصادي للقطاع الصناعي الذي يعمل به الطرف المقابل.(البنك المركزي، 2019)

ثانياً : أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان :

وضعت لجنة بازل II عدة أساليب لقياس مخاطر الائتمان تأخذ في جانب منها الأسلوب الذي تتبعه المؤسسات الدولية لتصنيف الائتمان، وفي جانب اخر تعتمد علي القياس للتصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية بشكل يسمح بالتطبيق لجميع البنوك، وفيما يلي عرض لهذه الأساليب كالتالي :

1. الأسلوب المعياري (النمطي) Standardized Approach :

بموجب هذا الأسلوب يتم قياس المخاطر الائتمانية بطريقة مشابهة لتلك المستخدمة في بازل I، إذ يستخدم البنك مجموعة من أوزان المخاطر لاحتساب مخاطر الائتمان للأصول، ويندرج تحت هذا الأسلوب نوعين من أحدهما **"الأسلوب المعياري الأساسي"** المعتمد علي التصنيف الخارجي من قبل إحدى مؤسسات التقييم الدولية، والآخر **"المعياري المبسط"** وهو للتغلب علي عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول (Basel Committee on Banking Supervision, 2018)، **وفيما يلي تفاصيل هذه الأساليب :**

1/1 الأسلوب المعياري الأساسي Foundation Standardised Approach :

يستخدم هذا الأسلوب من قبل البنوك غير القادرة علي استخدام أساليب التصنيف الداخلي ومن ثم فهو يعد الأسلوب الأبسط للتطبيق حيث أنه ليس سوي تعديل لمقررات بازل I، إذ يعتمد علي الاستعانة بمؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية في تحديد أوزان المخاطر بحسب درجة التصنيف الائتماني، ولقد حددت اللجنة ستة معايير يجب استيفائها في مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية للاعتراف بها تتمثل في : **الموضوعية، الاستقلالية، الشفافية، الإفصاح، توافر الموارد اللازمة، المصداقية،** وتركت للسلطات الإشرافية بكل بلد مسئولية تحديد مدي استيفاء مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية لهذه المعايير، ووفقا لهذا الأسلوب يتم احتساب المخاطر الائتمانية علي أنها إجمالي التعرض الائتماني مضروباً في أوزان المخاطر. (البنك المركزي، 2014)

وبموجب هذا الأسلوب، يتم تقسيم البنود داخل وخارج الميزانية وفقاً لتعرضها لمخاطر الائتمان لعدة فئات تختلف من حيث أوزان المخاطر علي النحو التالي (البنك المركزي المصري، 2015) :

- **المطالبات علي الجهات السيادية والبنوك المركزية :** تُعطي المطالبات علي الجهات السيادية والبنوك المركزية أوزان المخاطر المحددة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية

تتراوح ما بين (صفر إلي 150%)، كما يسمح للبنوك بإعطاء وزن مخاطر صفر % للمطالبات بالعملة الوطنية، وبالنسبة للعملة الأجنبية فتعطي وزن مخاطر 100%.

- **المطالبات علي المؤسسات الدولية :** يخصص للمطالبات علي المؤسسات الدولية من قبل اللجنة وزن مخاطر صفر%.
- **المطالبات علي بنوك التنمية متعددة الأطراف :** يخصص للمطالبات علي بنوك التنمية متعددة الأطراف المستوفاه للمعايير المحددة من قبل اللجنة وزن مخاطر صفر%.
- **المطالبات علي البنوك وشركات الأوراق المالية :** نصت اللجنة علي تحديد وزن مخاطر المطالبات علي البنوك وفقاً لبديلين وتركت الحرية للسلطات الرقابية الوطنية في اختيار البديل الذي تري تطبيقه من قبل البنوك التي تقع في نطاق إشرافها، وايضاً نصت اللجنة علي عدم جواز تخصيص وزن مخاطر لبنك غير مصنف Unrated يقل عن وزن المخاطر المخصص للدولة التي يقع بها البنك، كذلك تعامل المطالبات علي منشآت الأوراق المالية نفس معاملة المطالبات علي البنوك.
- **المطالبات علي الشركات :** يُعطي للمطالبات علي الشركات (متضمنة شركات تأمين قطاع خاص وشركات الأوراق المالية وجميع المؤسسات المالية غير المصرفية)، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزن مخاطر 100%.
- **المطالبات الواردة ضمن محافظ التجزئة :** تُعطي المطالبات التي تتدرج ضمن تلك المحافظ وزن مخاطر 75%.
- **المطالبات المضمونة بعقارات سكنية أو تجارية :** يخصص وزن ترجيحي 35% لمخاطر القروض المضمونة برهن عقاري سكني سواء كان مشغولاً من قبل المقترض أو مؤجر للغير، ويمكن للسطات الرقابية زيادة وزن هذا الوزن الترجيحي وفقاً لما تقتضية الخبرة السابقة عن احتمالات التعثر في ظل هذا النوع من القروض.
- **التسهيلات غير المنتظمة :** نصت اللجنة علي أن يحدد وزن مخاطر للتسهيلات غير منتظمة المتأخرة في السداد لمدة تجاوزت 90 يوم وفقاً لحجم المخصص القائم (بخلاف القروض المضمونة بعقارات سكنية)
- **المطالبات علي الأصول عالية المخاطر :** نصت اللجنة علي وزن مخاطر 150% أو أكثر.
- **الأصول الأخري :** نصت اللجنة علي أن يخصص وزن مخاطر 100% للاستثمارات في حقوق الملكية أو أدوات رؤوس الأموال التي تصدرها البنوك أو منشآت الأوراق المالية.
- **البنود خارج الميزانية :** يتم تحويل البنود خارج الميزانية إلي تعرضات ائتمانية باستخدام معاملات تحويل ائتماني تتراوح بين صفر إلي 100% وفقاً لطبيعة الالتزام وأجل الاستحقاق.(اتحاد المصارف العربية، 2018)

ويتضح مما سبق، أن الأسلوب المعياري الأساسي يتضمن العديد من المعالجات التي تمكن السلطة الرقابية من اختيار ما تراه مناسباً منها للسوق وفقاً للأسلوب الرقابي لديها، ويُطلق عليها المعالجات المحلية National Discretion، ويوضح جدول رقم (1) ملخصاً لتلك الأوزان الترجيحية لمخاطر المطالبات المختلفة السابق عرضها وفقاً للأسلوب المعياري مقارنة ببازل I علي النحو التالي :

جدول رقم (1) أوزان المخاطر وفقا لبازل I وبازل II

الإتفاق	بازل I	بازل II

الملتزم (المدين)	الوزن ثابت لترجيح المخاطر بحسب الدولة ونوع العملة أو الأجل.	أوزان ترجيح مخاطر بحسب التصنيف الائتماني لـــ Standard & Poor's					
		التصنيف الائتماني	AAA To AA-	A+ To A-	BBB+ To BBB-	BB+ To B-	أقل من -B	غير مصنف (Unrated)
الحكومات المركزية والبنوك المركزية	دول OCED صفر% دول أخري : -عملة وطنية / صفر% -عملات أجنبية / 100%	وزن المخاطر	صفر%	20%	50%	100%	150%	100%
البنوك ومؤسسات التعامل في الأوراق المالية	دول OECD صفر% دول أخري: حتي سنة 20% أكثر من سنة 100%	الخيار الأول	20%	50%	100%	100%	150%	100%
		الخيار الثاني : (لمطالبات لأكثر من 3 شهور).	20%	50%	50%	100%	150%	50%
		الخيار الثاني : (المطالبات أقل من 3 شهور).	20%	20%	20%	20%	150%	50%
المؤسسات	100%	بما لا يزيد عن الوزن المقرر للحكومات المركزية.	20%	50%	100%	أقل من -BB 150%		100%
بنوك التنمية الدولية	20%	تستخدم نفس الأوزان المطبقة علي البنوك (الخيار الثاني) مع عدم استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل، وأحياناً ترجح المخاطر بـــ صفر% لبعض البنوك التي تتوافر فيها شروط معينة من التصنيف المرتفع.						
محافظ التجزئة القانونية	100%	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75%.						
الأفراد لغرض الإسكان	50%	35% مع وجود هامش ضمان إضافي ممثل في قيمة الرهن.						
تمويل عقاري تجاري	100%	100% باستثناء الأسواق المتقدمة Well-Developed Markets وبعد موافقة البنك المركزي، يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.						
مطالبات ذات مخاطر أعلي	100%	150% من الجهات السيادية والبنوك المصنفة أقل من -B والشركات المصنفة أقل من -BB، وشرائح التوريق المصنفة بين -BB و+BB ويزيد وزنها إلي 350%، والديون المتعثرة غير المنتظمة ولم يكن لها مخصصات أكثر من 20%.						
الحكومات غير المركزية (الولايات)/ وحدات الحكم المحلي	- (عملة وطنية) وزن يتراوح ما بين صفر%،50% وفقا لتقدير السلطة الرقابية. - (عملات أجنبية) 100%	يتحدد وزن المخاطر بحسب الوزن المخصص للحكومة المركزية أو البنوك.						
الإلتزامات العرضية	يتم تحويلها إلي تعرضات ائتمانية مساوية باستخدام معاملات التحويل الائتماني CCF، ثم تخصيص وزن ترجيحي لها مساوي لمثيلاتها من البنود داخل الميزانية.							

2/1 الأسلوب المعياري المبسط Simplified Standardised Approach : ويتم استخدم هذا الأسلوب للتغلب علي عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول وتسهيلاً لتطبيق المقررات وعدم إمكانية استخدام الأساليب الأخري لقياس مخاطر الائتمان، ويعتمد هذا الأسلوب علي التقييم وأوزان المخاطر الذي تعده وكالات ضمان ائتمان الصادرات (ECGA): Export Credit Guarantee Agencies التي تنتهج نفس الأسلوب المتبع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث تحديد سبع درجات لأقسام المخاطر يتم تصنيف الدول علي أساسها وتحديد وزن مخاطر 100% للمطالبات علي الشركات مع تحديد وزن مخاطر واحد لباقي المطالبات (Basel Committee on Banking Supervision, 2017) مثلما يتضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2) أوزان المخاطر وفقا للأسلوب المعياري المبسط

الدرجة / الطرف المقابل	1	2	3	6 - 4	7

الحكومات المركزية / البنوك المركزية	صفر%	%20	%50	%100	%150
البنوك ومؤسسات التعامل في الأوراق المالية	%20	%50	%100	%100	%150
المؤسسات	%100				
بنوك التنمية الدولية	صفر%				
محافظ التجزئة	75% لأفراد أو مؤسسات صغيرة.				
الأفراد لغرض الاسكان	35% شريطة توافر هامش كبير بين قيمة القرض وقيمة الضمانة والاستناد إلي تقييم متحفظ.				
تمويل عقاري تجاري	%100				
الحكومات غير المركزية	بحسب الوزن المخصص للحكومات المركزية.				
الأصول عالية المخاطر	يمكن الترجيح بوزن أعلي للأصول عالية المخاطر.				
الإلتزامات العرضية	يتم تحويلها إلي تعرضات ائتمانية باستخدام معاملات التحويل الائتماني، ثم تخصيص وزن ترجيحي لها مساوي لمثيلاتها من البنود داخل الميزانية.				

خلاصة، وبعد تناول الأسلوب المعياري فإنه يمكن تلخيص السمات الرئيسة :

- يتم إلغاء التمييز بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول غير الأعضاء في هذه المنظمة.
- يتم الاعتماد علي التصنيف الائتماني المعد من قبل جهات التقييم الخارجية – سواء مؤسسات التقييم الدولية ECAIS أو وكالات ضمان الصادرات ECGA – مع وضع إرشادات تستخدمها السلطات الرقابية لتحديد مدي استقلالية وكفاءة هذه الجهات.
- تراوح أوزان المخاطر بين (صفر- 150%)، مع إعطاء وزن 100% للغير مصنف.
- يتم احتساب أوزان المخاطر علي الغير مصنف بعد خصم المخصصات.
- يتم وضع منهجية للتعامل مع مخاطر ائتمان التجزئة. (Basel Committee on Banking Supervision, 2016)
- يتم الاعتماد علي مخففات مخاطر الائتمان Credit Risk Mitigation، إذ يسمح للبنوك بتخفيض المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر ائتمانها، وذلك آخذاً في الاعتبار أن تفي الأدوات الضامنة بشروط منها التيقن القانوني من مجموعة الوثائق والعقود الخاصة بالضمانات، القدرة علي تصفية الرهن في الوقت المناسب حال تعثر العميل، عدم وجود ارتباط بين الضمان ومدة التعرض لمخاطر الائتمان بمعني أن السندات الصادرة من المدين نفسه لا يكون لها أي أثر تخفيفي، ويلزم في هذا الصدد احتساب المتطلبات الرأسمالية علي طرفي العملية المضمونة كما يجب رهن أداة الضمان للبنك مدة مساوية لمدة التعرض لمخاطر الائتمان ويتم تقييمها طبقاً لأسعار السوق Marked to Market وإعادة تقييمها كل ستة أشهر علي الأقل. (Manisha, & Kaveri, 2018)

2. أسلوب التصنيف الداخلي Internal Rating Based Approach (IRB) :

يعتبر هذا الأسلوب بمثابة نظام مصمم خصيصاً للبنك ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، ويمكن للبنوك التي تحصل علي موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستوفي الحد الأدني من الشروط والمتطلبات أن تصبح مؤهلة للاعتماد علي تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، وتتضمن هذه المكونات احتمالات التعثر (PD)، والخسارة عند التعثر (LGD)، وقيمة المديونية عند التعثر (EAD)، وأجل الاستحقاق (M). (البنك المركزي المصري، 2015)

وفي ظل هذا الأسلوب، أوجدت لجنة بازل II لكثير من فئات الأصول أسلوبين هما :

1/2 أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي (FIRB) Foundation Internal Rating System : وفيه تقوم البنوك بالاعتماد علي تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر(PD)، بينما تعتمد علي تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخري مثل الخسارة عند التعثر(LGD)، قيمة المديونية عند التعثر (EAD)، آجل الاستحقاق (M).

2/2 أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم (AIRB) Advanced Internal Rating System : من خلال هذا الأسلوب تقوم البنوك باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر(احتمالات التعثر PD والخسارة عند التعثر LGD وقيمة المديونية عند التعثر EAD وآجل الإستحقاق M) وذلك وفقاً لمعايير محددة. (Peter, 2016)

ووفقاً لهذا الأسلوب بشقية : **(الأساسي والمتقدم)** يتعين علي البنوك تصنيف التسهيلات الائتمانية إلي فئات مختلفة طبقاً للخصائص الأساسية لمخاطرها، ويبين الجدول التالي الأنواع الأربعة الرئيسة لمحفظة تسهيلات البنك، حيث تتضمن فئة "الشركات" خمس فئات فرعية للإقراض المتخصص يتم تحديدها بشكل منفصل، كما تتضمن فئة "التجزئة" ثلاث فئات يتم تحديدها بشكل منفصل في الجدول التالي :

جدول رقم (3) فئات الأصول وفقاً لأسلوب التصنيف الداخلي

فئات الأصول "أنواع التسهيلات" وفقاً لأسلوب التصنيف الداخلي					
الشركات ، الجهات السيادية، البنوك			قروض التجزئة المصرفية Retail	حقوق الملكية Equity	محافظ التوريق
الشركات Corporate	الجهات السيادية Sovereign	البنوك Banks			
قامت اللجنة بتعريف القروض للشركات بأنها الالتزام بدين علي الشركة المساهمة أو شركة التضامن، ولقد قامت بالتمييز بين القروض الممنوحة للشركات الكبري والشركات صغيرة ومتوسطة الحجم من حيث وزن المخاطر الممنوح لكل منها، كما قامت اللجنة بتحديد فئات فرعية مستقلة للإقراض المتخصص وحددت لها أوزان مخاطر خاصة بها.	قامت اللجنة بتحديد القروض التي تقع في ظل هذه الفئة بتلك التي يتم تصنيفها بأنها لجهات سيادية في ظل الأسلوب المعياري، ويتضمن ذلك الدول وبنوكها المركزية، بعض وحدات القطاع العام (PSEs) التي يتم معاملتها نفس معاملة الدول في ظل الأسلوب المعياري، بنوك التنمية المتعددة الأطراف (MDBs)، التي تستوفي معايير وزن مخاطر صفر% في ظل الأسلوب المعياري.	قامت اللجنة بتحديد القروض الممنوحة للبنوك في ظل هذا الأسلوب بأنها نفس القروض المصنفة في ظل هذه الفئة وفقاً للأسلوب المعياري، والتي تتضمن القروض للبنوك ومنشآت القطاع العام المحلية التي تعامل نفس معاملة البنوك وكذلك بنوك التنمية الدولية التي لا تستوفي المعايير اللازمة للحصول علي وزن مخاطر صفر%.	قامت اللجنة بتحديد بعض المعايير الواجب استيفاؤها لمعاملة الالتزام ضمن هذه الفئة، وهي : – طبيعة المقترض. – انخفاض قيمة القرض الواحد: حيث نصت اللجنة علي حدود قصوي وتركت للسلطات الرقابية في كل دولة تحديد هذا الحد الأقصي. – ضخامة عدد القروض : بمعني أن يكون القرض ضمن عدد كبير من القروض وأن يتم إدارتها علي أساس مجمع.	حددت اللجنة بأنها ملكية البنك لحصة في أسهم شركة تجارية أو مؤسسة مالية تعطيه الحق في نصيب من الأصول والدخل، سواء كان للبنك حق التصويت أو بدون هذا الحق.	وهي كل ما يدخل ضمن عملية تحويل القروض والسندات إلي أوراق مالية قابلة للتداول بغرض إضافة سيولة في الجهاز المصرفي إذ أنها تسهم في زيادة حجم السيولة وعلاج مشكلة عدم التوافق في الاستحقاقات بين الأصول والخصوم من خلال تخفيف وضع المديونية بتحويل هذه الديون إلى جانب رأس المال في الميزانية، وهو ما يتيح للبنوك إخراج بعض القروض من ميزانياتها وبالتالي مساعدتها في تحقيق معدلات كفاية رأس المال.
الحالات الخاصة : تمويل المشروعات – تمويل وحدات – تمويل سلع – تمويل عقارات مدرة للدخل – تمويل الإسكان التجاري متقلب القيمة السوقية "شديدة التذبذب".			الفئات الفرعية : الإسكان الشعبي – قروض التجزئة الدوراة المستوفاة للشروط – منتجات التجزئة الأخري.		

وعلي الرغم من أن تصنيف التسهيلات بهذه الطريقة يعد متماشياً إلي حد كبير مع معظم الممارسات المصرفية، إلا أن بعض البنوك تقوم باستخدام تعريفات أخري لإدارة وقياس المخاطر لديها، لذا يجب علي البنوك تقديم أدلة كافية للسلطة الرقابية لاتباع منهجية مناسبة في إدراج كل نوع من أنواع التسهيلات ضمن فئة الأصول الخاصة به.

وهناك عناصر رئيسة يجب أخذها في الاعتبار لدي تحديد كل فئة من فئات الأصول ضمن الإطار العام لأسلوب التصنيف الداخلي بالنسبة لما يلي :

أ. **مكونات المخاطر Risk Components :** ويعتمد أسلوب التصنيف الداخلي علي أربعة مدخلات تمثل مجموعة العناصر التي يتعين علي البنك التعرف عليها وتقديرها لكل أصل حتي يتسني له تقدير مخاطر الائتمان تقديراً كمياً دقيقاً يمكن من احتساب متطلبات رأس المال (Basel Committee on Banking Supervision, 2018)، ويوضحها جدول رقم (4) كالتالي :

جدول رقم (4) مكونات المخاطر وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي

مكونات المخاطر وفقاً لأسلوب التصنيف الداخلي			
احتمال التعثر (الفشل في السداد) Probability of Default (PD)	الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد Loss Given Default (LGD)	قيمة مركز التعرض للمخاطر في حالة التعثر Exposure At Default (EAD)	الإستحقاق Maturity (M)
هو احتمال تعثر المقترض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة ويتم تحديدها وتقديرها داخليا من قبل البنك بناء علي البيانات التاريخية المتوفرة، ولقد نصت لجنة بازل علي أن التعثر في السداد يتحقق في حالة توافر شرط أو أكثر من الشروط التالية : – في حالة أن المدين غير ملتزم بسداد ما عليه من التزامات سواء تتعلق بأصل الدين أو الفائدة. – تحمل البنك لخسائر نتيجة لمنحة هذا الائتمان، ويشمل ذلك قيام البنك بإعادة هيكلة الدين مما يؤدي إلي إعفاء المدين من جزء من أصل الدين أو الفائدة أو الأتعاب أو تأجيل الاستحقاق. – عدم الالتزام بسداد الدين لمدة تزيد عن 90 يوماً. – صدور حكم بإفلاس العميل دون اتخاذ آيه إجراءات وقائية ضد مدينية.	هي النسبة التقديرية المئوية للخسارة التي يتعرض لها البنك حال تعثر العميل عن السداد، وفي ظل أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي FIRB يتم تحديدها من قبل السلطة الرقابية ويراعي أخذ قيمة الضمانات المقدمة للبنك والتي يمكن تسييلها في حالة التعثر ولقد حددتها اللجنة بنسبة 45%، أما في ظل الأسلوب المتقدم AIRB فيقوم البنك بتحديد هذه النسبة لكل قرض بشرط أن يكون علي استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطة الرقابية ففي حالة وجود ضمانة مالية قد تنخفض LGD لتصل صفر% وفي بعض الضمانات تصل إلي 35%.	هي القيمة الاسمية للقرض أو التسهيل الذي تعثر العميل عن سداده ويتعين علي البنوك عمل تقديراتها الخاصة للتعرض عند التعثر بالنسبة للبنود داخل الميزانية بعد استبعاد الودائع الضامنة للائتمان الممنوح، أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية فتحسب بضربها في معامل التحويل الائتماني لتحويلها للبنود المقابلة لها داخل الميزانية، ويلزم أن يتم التقدير علي أساس فترة زمنية تغطي دورة اقتصادية كاملة علي الأقل لمدة سبع سنوات وأن يحتسب باستخدام متوسط الوزن النسبي للتعثر وليس متوسط الوزن النسبي للوقت.	هو المدة الزمنية الفعلية "بالعام" لقيام البنوك بالتقييم وتعتمد علي التدفقات النقدية طبقاً للعقد، أو علي وجه الدقة المتوسط المرجح لعمر القرض يحسب علي أساس النسبة المحصلة من قيمة القرض في كل عام مضروبة في عدد السنوات التي سوف يتم تحصيل الجزء من أصل القرض وقد سمحت اللجنة بأن يكون 2,5 سنة في المتوسط .

ب. **دوال أوزان المخاطر Risk Weight Functions :** تم تحديد مجموعة دوال للجنة بازل يتم من خلالها تحويل مكونات المخاطر إلي أصول مرجحة بالمخاطر، إذ يتم

التعويض عن قيمة تلك المعاملات "PD.LGD.EAD.M" بالإضافة إلي معامل الارتباط "R" في معادلة الحد الأدني لمتطلبات رأس المال لكل فئة من الفئات. (Basel Committee on Banking Supervision, 2016)

وفيما يلي علي **سبيل المثال**- المخاطر المتعلقة بالجهات السيادية والبنوك والشركات، إذ أن الخطوة النهائية التي يسعي البنك الوصول إليها فيما يخص هذا النوع من المطالبات تتمثل في تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر Risk Weighted Assets (RWA) والتي يتم احتسابها من خلال المعادلة التالية : (Suresh Sundaresan, 2013)

Risk – Weighted Assets (RWA)=K×12.5×EAD

وبناء علي هذه المعادلة السابقة يتعين علي البنك حساب متطلبات رأس المال Capital Requirement (K)، وذلك من خلال المعادلة الموضحة فيما يلي :

Capital Requirement (K)=[LGD× N [(1-R)^-0.5×G(PD)+(R/(1-R))^0.5×G(0.999)]-PD×LGD] × (1-1.5×b)^-1×(1÷(M-2.5)×b)

إذ أن :

1. N تمثل دالة التوزيع التراكمي لمتغير عشوائي طبيعي.
2. G تمثل الدالة التي توضح القيمة العكسية لـ N، ويمكن احتسابهما باستخدام برنامج EXCEL.

ويلاحظ أن المعادلة الأخيرة الخاصة بـ (K) يلزم لاكتمال احتسابها أن يحسب البنك كلا من :

- **معامل الارتباط R :** قد حددت اللجنة معامل الإرتباط كدالة متناقصة لإحتمال التعثر يتراوح بين 0.12 إلي 0.24 ويتحدد وفقاً للمعادلة التالية :

Correlation (R) =
0.12×(-EXP(-50×PD))/(1-EXP(-50))+
0.24×[1-(1-EXP(-5×PD))/(1-EXP(-5))]

- **تعديلات استحقاق الالتزام (b) والذي حددته اللجنة كدالة لاحتمال التعثر :**

Maturity Adjustment (b)= (0.11852 -0.05478× In (PD))^

يمكن تلخيص خطوات حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في الخطوات التالية :

- احتساب معامل الارتباط R.
- احتساب تعديلات إستحقاق الإلتزام b.
- استخدام القيم الناتجة في كلٍ من الخطوة الأولي والثانية والتعويض بهما في معادلة متطلبات رأس المال K.
- استخدام K من أخر خطوة والتعويض بها في معادلة RWA للوصول لقيم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، مع أن كل المعادلات المستخدمة في حساب هذه المعلمات مقدرة ومعطاه من قبل بنك التسويات الدولي.

وفي المجمل، يمكن القول أن أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي يتيح للبنوك قياس مدي التعرض لمخاطر الائتمان بواسطة نماذج ذات مواصفات محددة تضعها الجهات الرقابية، بينما يقوم أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم علي تقييم المخاطر ذاتياً عن طريق القيام بكافة عمليات

القياس، ويمكن تحديد الفروق الأساسية بين مدخلات أسلوب التصنيف الداخلي بشقيه الأساسي والمتقدم في الجدول رقم (5) كما يلي :

جدول رقم (5) مدخلات أسلوب التصنيف الداخلي

المدخلات	الجهة التي تقوم بتحديد كل مدخل	
	وفقا للأسلوب الأساسي	وفقا للأسلوب المتقدم
احتمال عدم السداد (PD)	يعتمد علي تقديرات البنوك	يعتمد علي تقديرات البنوك " إلا أنها تخضع لضوابط أكثر تشدداً لتقدير (PD) ويلزم توفر بيانات لخمس سنوات علي الأقل"
الخسائر الناتجة عن عدم السداد (LGD)	يعتمد علي تقدير السلطة الرقابية	يعتمد علي تقديرات البنوك
التوظفات المعرضة للمخاطر (EAD)	يعتمد علي تقدير السلطة الرقابية	يعتمد علي تقديرات البنوك
الاستحقاق (M)	يعتمد علي تقدير السلطة الرقابية	يعتمد علي تقديرات البنوك

ومما سبق، إن تطبيق أساليب قياس مقررات لجنة بازل وما تتضمنه من أوزان المخاطر ورأس المال المطلوب يلزم البنوك أن تُحافظ علي تقدم مستوي الأداء لها حتي لا تتحمل أي أعباء أضافية في متطلبات رأس المال، وفي حالة تراجع الأداء تزداد المخاطر مما يؤدي إلي زيادة رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل.

وسوف يتضح هل هناك علاقة جوهرية "مؤثرة" أو غير جوهرية بين الأساليب وطرق القياس لمخاطر الائتمان في إطار مقررات لجنة بازل II وأداء البنوك التجارية المصرية من خلال نتائج **الجزء التطبيقي** لهذا البحث، وسوف تنتقل الدراسة إلي **الجزء الثاني** الذي يعرض **"الإطار المنهجي للبحث"**، تاليها اختبار الفرضية.

الجزء الثاني
الإطار المنهجي للبحث

يهـــدف هذا الجزء إلي عرض **"الإطار المنهجي للبحث"** الخاص بأساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بمستوي الأداء مع التطبيق علي البنوك التجارية المصرية.

1. مشكلة البحث :

من خلال تحليل أداء البنوك التجارية المصرية بمؤشراتها المختلفة سواء المتعلقة بالتوظيف الائتماني، ومخصصات خسائر القروض، وحجم وأرصدة الديون غير المنتظمة وكذلك التطورات النقدية خلال فترة البحث، والتي أسفرت نتائجها عن وجود تراجع في بعض المؤشرات المتعلقة بمستوي الأداء، وهو ما أدي إلي ظهور مشكلة البحث كالتالي :

- حققت مؤشرات التوظيف الائتماني أداء سلبي حيث بلغ المتوسط للبنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي - مصر، بنك القاهرة علي التوالي : (42,9%، 33,7%، 50,65%، 37,1%)*، مع وجود تباين في النتائج المالية للبنوك التجارية المصرية.
- ارتفاع أرصدة الديون غير المنتظمة حيث بلغ متوسط النسبة العام (5%) من إجمالي حجم الائتمان البنكي.
- تراجع مخصصات خسائر القروض وتحقيقها أداء سلبي حيث بلغ المتوسط العام علي التوالي : (10,9%، 13,9%، 5,9%، 1,5%)، مع وجود تباين في أداء البنوك خلال فترة البحث.

ولاشك في أن التراجع في أداء البنوك التجارية المصرية، والتقلب في مستويات المخاطر يعكس مدي ضعف المعايير والسياسات الائتمانية المطبقة التي تفتقر العديد من الأسس والقواعد والمعايير المستقرة في مجال منح الائتمان والرقابة عليها، ومن ثم انخفاض كفاءة وفعالية قرارات الائتمان المصرفي.

ومن هذا المنطلق، أوضحت لجنة بازل II في الوثيقة النهائية في يونيو 2004، أنه لا بد من توفر شروط مسبقة لضمان عملية رقابة مصرفية فعالة، وقد وردت هذه الشروط ضمن مبادئ بازل **"المبدأ السابع عشر"** لمعايير منح الائتمان والرقابة عليها، كما حددت اللجنة ترتيبات معينة للقيام بعملية الرقابة المصرفية الفعالة، والعديد من المقترحات في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي.

وفي ضوء ما تقدم، يعد هذا البحث الإجابة علي السؤال الرئيسي الذي تدور حوله وهو :

"ما هي طبيعة العلاقة بين أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان الذي يطبقه البنوك المصرية سواء كان الأسلوب المعياري أو أسلوب التصنيف الداخلي بشقيه : (الأساسي والمتقدم) وبين أدائه المالي؟".

2. أهداف البحث :

يسعي البحث الحالي الي تحقيق الهدف التالي :

إثبات مدي وجود ارتباط بين أساليب قياس لجنة بازل II والطرق المُتبعة من قُبل إدارة المخاطر الائتمانية في كيفية : (نقل الخطر- تخفيفه- التحوط منه) وبين الأداء المالي ومعيار كفاية رأس المال لها عن طريق تحليل النتائج المالية لعينة من البنوك المصرية.

---

* تم اختيار فترة البحث لتحليل المشكلة بدءاً من العام المالي 2005 وحتي العام المالي 2016، حيث تعد هذه الفترة من أهم الفترات نظراً لإعلان الحكومة المصرية في سبتمبر 2004 عن استراتيجية متكاملة للإصلاح المصرفي، وحيث أن تطبيق مقررات لجنة بازل II هو أحد المحاور الرئيسة في تلك الاستراتيجية، التي قام البنك المركزي المصري برسم ملامحها الأساسية وتم تنفيذها بالتنسيق مع اتحاد بنوك مصر وبالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي وسبعة بنوك مركزية أخري، وكان الهدف الأساسي منها : تقوية القطاع المصرفي وتعزيز قدرته لمواجهة المنافسة العالمية والإقليمية على نحو فعال والمساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي.

3. أهمية البحث :

تنبع أهمية موضوع البحث من واقع أن التعرضات لمخاطر الائتمان لازالت هي المصدر المسيطر علي مشاكل الإستقرار المالي والمصرفي في معظم دول العالم وأن الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لنظم رقابية صارمة تمثل حجر الزاوية لنظام مصرفي مستقر، ومن هذا المنطلق تركز الدراسة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم في ضوء الترتيبات والمعايير التي أتت بها لجنة بازل II بما يضمن تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلي تحقيق أفضل أداء.

4. فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث الحالي وتحقيقاً لأهدافه تم صياغة فرضية البحث الرئيسة علي النحو التالي : **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدي توافر الإجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته في البنوك التجارية المصرية ومستوي الأداء (المرتفع – المنخفض)".**

5. متغيرات البحث وكيفية قياسه :

في ضوء مشكلة البحث، وما نتج من تراجع وتقلب في مؤشرات أداء البنوك المصرية، فإن الباحثة قد قامت بحصر أهم المتغيرات التي تعبر عن أساليب قياس بازل II لمخاطر الائتمان، كذلك الطرق المُتبعة من قُبل إدارة المخاطر الائتمانية ومدي علاقتها بالأداء للبنوك التجارية المصرية، وتم حصرها وصياغتها وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم (6) : متغيرات البحث (المستقلة – التابعة)، وكيفية قياسها

متغيرات الدراسة	
المتغير المستقل الرئيسي :	**المتغير التابع الرئيسي :**
توافر الإجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته	**أداء البنوك**
المتغيرات الفرعية لهذا المتغير :	**المتغيرات الفرعية لهذا المتغير :**
1. الخطوات والأساليب المُتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية. 2. تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل II. 3. أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات لجنة بازل II. 4. المقومات اللازم توافرها لتطبيق مقررات لجنة بازل II.	1. مؤشرات كفاية رأس المال. 2. مؤشرات جودة الأصول. 3. مؤشرات التوظيف. 4. مؤشرات هيكل الودائع. 5. مؤشرات السيولة. 6. مؤشرات الربحية.
القياس	
تم قياس المتغير المستقل والتابع من خلال قيام الباحثة بتصميم استقصاء متكامل يتضمن تطبيق دعائم بازل وأساليب القياس لمخاطر الائتمان، كذلك قياس أداء البنوك بمؤاشرته، وتم عرض ذلك الاستقصاء علي محكمين من العاملين بالبنوك لإبداء الرأي في جودة ذلك الاستقصاء، ثم قامت الباحثه بتحليل مدي صدق وثبات الاستقصاء إحصائياً لتأكد من قدرته علي إثبات مدي وجود ارتباط بين الأساليب والطرق المُتبعة من قُبل إدارة المخاطر الائتمانية في كيفية : (نقل الخطر- تخفيفه- التحوط منه) وبين الأداء المالي.	

6. أساليب البحث :

اعتمدت الباحثة في تحقيق أهداف البحث ومعالجة المشكلة الحالية، وحسب المنهج العام من الناحية التطبيقية والعملية كالتالي :

1. **من حيث الهدف :** اعتمدت الباحثة في إجراء البحث الحالي من حيث الهدف علي كل من الدراسة الاستطلاعية لتحديد وفهم مشكلة البحث، وصياغة الفروض بشكل صحيح، وكذلك اعتمدت الباحثة علي الدراسة الاستنتاجية لمعالجة المشكلة التي تم تحديدها.

2. **من حيث البيانات :** اعتمدت الباحثة في إجراء البحث الحالي من حيث البيانات علي كل من الدراسة المكتبية، والدراسة الميدانية كما يلي :

1/2 الدراسة المكتبية : استهدفت الدراسة المكتبية الحصول علي البيانات الثانوية من خلال الاطلاع علي الدوريات العربية والأجنبية المنشورة أو غير المنشورة ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك الإطلاع علي التقارير السنوية عن أعمال البنوك والتي تُصدر بالنشرة السنوية للبنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري، مراجعة القوائم المالية المنشورة للبنوك محل البحث، ومراجعة التقارير المالية السنوية، كذلك الإطلاع علي القوانين والقرارات المرتبطة ذات العلاقة بموضوع البحث.

2/2 الدراسة الميدانية : استهدفت الدراسة الميدانية جمع البيانات الأولية اللازمة للبحث عن طريق :

1/2/2 المقابلات الشخصية : أجرت الباحثة عدة مقابلات مع مسئولي الائتمان في الإدارات المركزية للائتمان بالمراكز الرئيسة للبنوك محل البحث.

2/2/2 قوائم الاستقصاء : قامت الباحثة بإعداد وتصميم قائمة استقصاء تستهدف أراء المسئولين في الإدارات المركزية للائتمان بالمراكز الرئيسة للبنوك محل البحث.

3. **مجتمع وعينة البحث ووحدة المعاينة :**

- **مجتمع البحث :** تم تحديد مجتمع البحث والمتمثل في البنوك المصرية (بنوك قطاع عام وبنوك تجارية مشتركة وخاصة)، والمقُيدة لدي البنك المركزي، والتي اعلنت عن مراكزها المالية وحساباتها الختامية لسنة (2015- 2016) عدد40 بنك. (اتحاد المصارف العربية، 2015)
- **عينة البحث :** تم اختيار (4) بنوك تمثل (10%) من إجمالي مجتمع البحث، حيث تعد تلك البنوك من أكبر البنوك من حيث حجم الأصول المملوكة، ورأس المال المُصدر والمدفوع، كذلك مقدار صافي القروض الممنوحة للعملاء في الجهاز المصرفي المصري، لذلك تنوعت العينة لتشمل (3) بنوك قطاع عام : (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة)، وأكبر بنك قطاع خاص مصري : (البنك التجاري الدولي- مصر) حيث يعكس أفضل التجارب المصرفية.
- **وحدة المعاينة :** تتمثل وحدة المعاينة في العاملين في مجال الائتمان بالبنوك السابق ذكرها بالإدارات المركزية للائتمان بالمراكز الرئيسة للبنوك التجارية المصرية.

ويوضح جدول رقم (7) تصنيف بنوك العينة من حيث هيكل المليكة، وإجمالي الأصول.

بنوك العينة وتصنيفاتها وفقا لهيكل المليكة وإجمالي الأصول						
المسلسل	اسم البنك	تصنيف البنك	عدد الفروع	عدد ماكينات ATM	إجمالي الأصول	إجمالي الائتمان
1	البنك الأهلي المصري	بنك عام	384	3772	703	231
2	بنك مصر	بنك عام	580	1900	430	133

3	البنك التجاري الدولي – مصر	بنك خاص	365	1025	267	97
4	بنك القاهرة	بنك عام	231	540	131	44

جدول رقم (7) بنوك العينة وتصنيفاتها وفقا لهيكل المليكة وإجمالي الأصول وحجم الائتمان القيمة بالمليار جنية

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- **بنوك القطاع العام :** تمثل الجانب الأكبر من الجهاز المصرفي من حيث عددها، وفروعها، وعدد العاملين فيها كما أنها الأوسع انتشاراً، كما تقوم البنوك التجارية المصرية بتقديم الكثير من الخدمات التي تقدمها بنوك الاستثمار والأعمال والمتخصصة، فضلاً عن ارتفاع الحصة السوقية الائتمانية لهذه البنوك، حيث تبلغ الحصة السوقية من سوق الائتمان في مصر لدي : (البنك الأهلي، ومصر، والقاهره) ما يقرب من 70% من إجمالي البنوك الأخري.
- **البنك التجاري الدولي :** هو أكبر بنك قطاع خاص مصري وفقا لصدارة الترتيب والأداء الاقتصادي له.

كما أن البنوك السابقة في تصنيف مجلة **THE BANKER** والذي أصدر في 10 ديسمبر 2016 من أكبر البنوك في السوق المصرفي المصري علي المستوي العربي، حيث استحوذت علي مراكز متقدمة في التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده المجلة لأفضل قائمة 100 بنك عربي في (12) دولة، وهما البنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي- مصر، بنك القاهرة، وذلك بالنسبة للشق الأول من رأس المال (Tier1 Capital)، وبناء عليه فإن العينة يمكن الاعتماد عليها إلي حد كبير في تمثيل المجتمع.

7. الفترة الزمنية التي يغطيها البحث التطبيقي :

تنحصر الفترة الزمنية للبحث الحالي والتي ارتبطت بجميع البيانات المطلوبة من العام المالي 2012 وحتي العام المالي 2016، نظراً لأن الهدف الأساس من هذا البحث هو : قياس وتحليل مدي قدرة البنوك التجارية المصرية علي التوافق مع مقررات لجنة بازل II في إطار قياس وإدارة مخاطر الائتمان، وما يرتبط بذلك من توفر لمقومات التطبيق لتحسين مستوي أداء البنوك، وحيث أن مراحل تطبيق مقررات لجنة بازل II صدرت في يناير 2009 وبناءً علي تعليمات البنك المركزي المصري، لذلك اقتصرت الدراسة التطبيقية علي (خمس) سنوات فقط.

8. الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1/8 حساب معاملات الثبات بطريقة (الفا كرونباخ) لقياس ثبات وصدق متغيرات البحث.
2/8 النسب المئوية والتكرارات، حساب المتوسطات، الانحراف المعيار، معامل الاختلاف.
3/8 معامل الارتباط الخطي "إيتا" : لقياس العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الجزء الثالث

اختبار فرضية البحث

يهتم هذا الجزء من البحث بعرض المعالجات الإحصائية التي تم الإعتماد عليها في التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال عرض نتائج قائمة الاستقصاء، وما تتضمنه من محاور

فرعية لمتغير البحث (المستقل)، والأهمية النسبية له، فضلاً عن تناول التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية المتعلقة بالمتغير (التابع).

1. **<u>المقاييس الوصفية للمتغير المستقل :</u>** يتم تناول المقاييس الوصفية لمحاور الدراسة من خلال التعرف علي اتجاهات الآراء لدي أفراد العينة بالنسبة لمحاور البحث للمتغير(المستقل) والأهمية النسبية له، كالتالي :

1/1 المحور الرئيسي الأول : " توافر إجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته ":

يتكون هذا المحور من أربعة محاور فرعية كل منها ينقسم إلي مجموعة من الأسئلة الفرعية وجميعها تتمحور حول طرق وأساليب إدارة المخاطر الائتمانية سواء لدي البنك أو وفقاً لتطبيق البنوك المقررات الدولية المتمثلة في اتفاقية بازل II، بحيث يعبر **المحور الفرعي الأول** في مجملة عن أسباب ومصادر المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية، وأساليب إدارة هذه المخاطر، **والثاني** متعلق بتطبيق دعائم مقررات لجنة بازل II ومجهودات الاتفاقية في إدارة المخاطر الائتمانية، أما **الثالث** فهو يدرس مدي تطبيق أساليب تحديد وقياس مخاطر الائتمان وفقا لما ورد في اتفاقية بازل II، ويتناول **المحور الرابع** المقومات اللازم توافرها لتطبيق مقررات لجنة بازل II لقياس وإدارة مخاطر الائتمان سواء المتعلقة بتوفر الكوادر البشرية أو أنظمة المعلومات وتقنيات تحليلها.

1/1/1 المحور الفرعي الأول : الخطوات والأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية:

قامت الباحثة بحساب المؤشر العام المعبر عن كافة فقرات وبنود المحور الفرعي الأول الذي يعبر عن الطرق والأساليب المتبعة في البنك لإدارة المخاطر الائتمانية، ومدي توفر الخلفية النظرية لدي البنوك التجارية المصرية في إدارة مخاطر الائتمان، وهذا ما تؤكده النتائج الإحصائية والموضحة بالجدول رقم (8) إلي أن آراء أفراد العينة قد اتجهت غالبيتها نحو (الموافقة) بنسبة تصل في المتوسط إلي (76,3%)، مما يعني أن العينة الممثلة لمجتمع بنوك مصر يتوافر لديها الخلفية النظرية لإدارة مخاطر الائتمان سواء علي صعيد معرفة مصادر الخطر أو توفر مؤشرات للاستدلال بها علي التعثر أو نماذج للقياس أو أساليب معينة في الإدارة، وذلك بمتوسط حسابي يصل إلي (3,89)، ومعامل أختلاف (2,9%)، مما يشير إلي أن فقرات وبنود هذا المحور ذات تشتت قليل نسبيا.

<u>جدول رقم (8) المتعلق بالمقاييس الوصفية للخطوات والأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية</u>

المقاييس الوصفية				
المحور الفرعي الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
المؤشر العام	3,89	0,113	%2,9	%76,3

2/1/1 المحور الفرعي الثاني : تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل II في البنوك التجارية المصرية:

قامت الباحثة بحساب المؤشر العام المعبر عن كافة فقرات وبنود المحور الفرعي الثاني والمتمثل في تطبيق مقررات لجنة بازل II ودورها في إدارة المخاطر الائتمانية في مجتمع بنوك مصر، وهذا ما تؤكده النتائج الإحصائية والموضحة بالجدول رقم (9) إلي أن آراء أفراد العينة

قد اتجهت نحو (الموافقة) بنسبة تصل في المتوسط إلي (66,7%)، مما يعني أن العينة الممثلة لمجتمع بنوك مصر تقوم بتطبيق مقررات لجنة بازل II بدعائمها الثلاث وذات دور فعال في تغيير استراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية، وذلك بمتوسط حسابي يصل إلي (3,34) ومعامل اختلاف (13,9%)، مما يشير إلي أن فقرات وبنود هذا المحور ذات تشتت قليل نسبيا.

جدول رقم (9) المتعلق بالمقاييس الوصفية لتطبيق دعائم مقررات لجنة بازل II في البنوك التجارية المصرية

المقاييس الوصفية				
المحور الفرعي الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
المؤشر العام	3,34	0,465	%13,9	%66,7

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، مدي التزام بنوك العينة بمتطلبات الحد الأدني من رأس المال التي أقرتها اتفاقية بازل II واللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة موافقة (95%)، كما وافق (35%) من أفراد العينة علي تزامن البدء بتطبيق دعائم الاتفاقية في نفس الوقت وكانت أراء النسبة من العينة التي لم تحقق تزامن في عملية البدء أن الأولوية للالتزام بمتطلبات الحد الأدني من رأس المال، ثم الالتزام بتوفر السلطة الإشرافية وأخيرا الالتزام بتوفر الشفافية وانضباط السوق، فضلاً عن أن النسبة الأكبر من البنوك بدأت التطبيق منذ أكثر من عام بنسبة موافقة (100%).

3/1/1 المحور الفرعي الثالث : أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقاً لما ورد في مقررات لجنة بازل II:

قامت الباحثة بحساب المؤشر العام المعبر عن كافة فقرات وبنود المحور الفرعي الثالث والمتمثل في تطبيق أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا لمقررات لجنة بازل II في البنوك التجارية المصرية، وهذا ما تؤكده النتائج الإحصائية والموضحة بالجدول رقم (10) إلي أن آراء أفراد العينة قد اتجهت نحو (الموافقة) بنسبة تصل في المتوسط إلي (55,5%)، مما يعني أن العينة الممثلة لمجتمع بنوك مصر تُطبق بعض أساليب القياس، وذلك بمتوسط حسابي يصل إلي (2,77) ومعامل اختلاف (22,1%)، مما يشير إلي أن فقرات وبنود هذا المحور ذات تشتت قليل نسبيا.

جدول رقم (10) المتعلق بالمقاييس الوصفية لتطبيق أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا مقررات لجنة بازل II

المقاييس الوصفية				
المحور الفرعي الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
المؤشر العام	2,77	0,613	%22,1	%55,5

وتؤكد نتائج التحليل الإحصائي، أن أراء العينة سلبية لحد كبير في تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي بشقية : (الأساس والمتقدم)، وذلك لصعوبة تطبيقه في المراحل الأولية للالتزام بنصوص الاتفاقية خاصة وأنه يحتاج للعديد من التقنيات القياسية والنماذج الكمية التي يمثل وجودها في الدول النامية تحدياً كبيراً، كذلك اتجهت أراء العينة نحو الموافقة لتطبيق الأسلوب

المعياري الأساسي في قياس مخاطر الائتمان للبنوك التجارية المصرية، إذ مثلت نسبة الموافقة (56%) مقابل (44%) لعدم الموافقة.

4/1/1 المحور الفرعي الرابع : المقومات اللازم توافرها لتطبيق مقررات لجنة بازل II لقياس وإدارة مخاطر الائتمان بما يمكن البنك من كفاءة إدارتها سواء كوادر بشرية – أنظمة المعلومات وتقنياتها:

قامت الباحثة بحساب المؤشر العام المعبر عن كافة فقرات وبنود المحور الفرعي الرابع والمتمثل في المقومات اللازم توافرها لتطبيق مقررات بازل II لقياس وإدارة مخاطر الائتمان بما يمكن البنك من كفاءة إدارتها (بمعني أن عدم وجودها يمثل تحدياً وعائقاً لعملية التطبيق ومن ثم عدم فاعلية وكفاءة إدارة مخاطر الائتمان)، وهذا ما تؤكده النتائج الإحصائية والموضحة بالجدول رقم (11) إلي أن آراء أفراد العينة قد اتجهت غالبيتها نحو (الموافقة) بنسبة تصل في المتوسط إلي (71,8%)، مما يعني أن العينة الممثلة لمجتمع بنوك مصر يتوافر لديها المقومات اللازمة لتطبيق مقررات لجنة بازل II فيما يخص المخاطر عامة ومخاطر الائتمان خاصة، وذلك بمتوسط حسابي يصل إلي (3,59)، ومعامل اختلاف (8,3%)، مما يشير إلي أن فقرات وبنود هذا المحور ذات تشتت قليل نسبيا.

جدول رقم (11) المتعلق بالمقاييس الوصفية للمقومات اللازم توافرها لتطبيق مقررات لجنة بازل II

المقاييس الوصفية				
المحور الفرعي الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
المؤشر العام	3,59	0,299	%8,3	%71,8

خلاصة، تدلل نتائج الدراسة علي تبني البنوك التجارية المصرية لإحدي أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان.

2. **المقاييس الوصفية للمتغير التابع :** يتم تناول التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية للبنوك عينة البحث كالتالي :

تم حساب (ستة) مؤشرات لقياس مستوي أداء البنوك التجارية المصرية وتشمل : (مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات توظيف الأموال، مؤشرات هيكل الودائع، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية)، والتي تم قياسها للأربعة بنوك عينة الدراسة بالخمس سنوات بدءاً من العام المالي 2012 وحتي العام المالي 2016، وتم مقارنة هذه المؤشرات بمتوسط مؤشرات السلامة المالية للبنوك وفقاً لتقارير البنك المركزي المصري لنفس الفترة المالية، حيث تم حساب (22) نسبةً مالية لتلك المؤشرات تأخذ القيم (1) إذا كان متوسط المؤشر أكبر من أو يساوى متوسط مؤشرات السلامة المالية وفقا لتقارير البنك المركزي (مرتفع)، وصفر إذا كان أقل من المتوسط (منخفض)، وتم حساب مؤشر عام توزع مناصفة (تابع له وجهين)، ويظهر الجدول رقم (12) التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية حسب البنك كما يلي :

جدول رقم (12) التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية لبنوك العينة

التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية لبنوك العينة								
البنوك	عدد النسب	النسب المالية	المؤشر	المتوسط لبنوك العينة	متوسط نسب السلامة المالية	القياس	لجملة النسب%	لإجمالي عدد النسب%
		القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,11	%13,02	1		

البنك الأهلي المصري	11	الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر%	كفاية رأس المال	%13,21	%12,4	1	%28,3	%50
		نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,8	%7,1	1		
		مخصصات القروض / إجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%115,44	%99,1	1		
		نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص / إجمالي القروض%	جودة الأصول	%81,7	%80,1	1		
		نسبة الودائع / إجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%84,6	%83,2	1		
		نسبة إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%95,8	%95,2	1		
		معدل العائد علي الأصول%	الربحية	%2,4	%2,16	1		
		معدل العائد علي حقوق الملكية%	الربحية	%20,7	%19,22	1		
		صافي هامش العائد%	الربحية	%40,25	%37,86	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%22,1	%20,21	1		
بنك مصر	7	القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,1	%13,02	1	%17,9	%31,8
		الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر%	كفاية رأس المال	12,74	%12,4	1		
		نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,5	%7,1	1		
		مخصصات القروض / إجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%117,12	%99,1	1		
		نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص / إجمالي القروض%	جودة الأصول	% 88,08	%80,1	1		
		نسبة الودائع / إجمالي الأصول%	هيكل الودائع	% 83,64	%83,2	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%20,4	%20,21	1		
البنك التجاري الدولي – مصر	13	القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,93	%13,02	1	%33,3	%59,1
		الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر%	كفاية رأس المال	%12,78	%12,4	1		
		نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,4	%7,1	1		
		مخصصات القروض / إجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%150,86	%99,1	1		
		نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص / إجمالي القروض%	جودة الأصول	%99,3	%80,1	1		
		نسبة العوائد المجنبة / إجمالي القروض%	جودة الأصول	%1,38	%1,46	1		
		نسبة الودائع / إجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%85,62	%83,2	1		
		نسبة إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%95	%95,2	1		
		معدل العائد علي الأصول%	الربحية	%2,5	%2,16	1		
		معدل العائد علي حقوق الملكية%	الربحية	%31,98	%19,22	1		
		صافي هامش العائد%	الربحية	%58,58	%37,86	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%22,46	%20,22	1		
		نسبة الاحتياطي القانوني%	السيولة	%10,76	%10,1	1		
بنك القاهرة	8	القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,2	%13,02	1	%20,5	%36,4
		نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,5	%7,1	1		
		مخصصات القروض / إجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%104,5	%99,1	1		
		نسبة الودائع / إجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%86,96	%83,2	1		
		معدل العائد علي الأصول%	الربحية	%2,92	%2,16	1		
		معدل العائد علي حقوق الملكية%	الربحية	%28,12	%19,22	1		
		صافي هامش العائد%	الربحية	%49,48	%37,86	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%20,9	%20,21	1		
الإجمالي	39						100,0	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

ثبت من التحليل الإحصائي للبيانات المالية، تصاعد متوسط (11) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي (50%) للبنك الأهلي المصري مقارنة بمتوسط نسب السلامة المالية للبنوك وفقا لتقارير البنك المركزي المصري، كذلك تصاعد متوسط (7) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي (31,8%) لبنك مصر، فضلا عن تصاعد متوسط (13) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي

(59,1%) للبنك التجاري الدولي – مصر، تصاعد متوسط (8) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي (36,4%) لبنك القاهرة، وفيما يلي تعليق علي تلك النسب ومدلولها :

- **بالنسبة لمؤشرات كفاية رأس المال :**

وجود تحسن في مؤشرات كفاية رأس المال للبنوك المصرية خلال فترة البحث، ومدي التقارب بين هذه المؤشرات ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، ما يدل علي التزام البنوك المصرية بالحفاظ علي نسبة بين رأس المال : (بعنصرية الأساسي والمساند) من ناحية والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها من ناحية أخري، بحيث لا تقل هذه النسبة عن 10% كحد أدني.

- **بالنسبة لمؤشرات جودة الأصول :**

وجود تحسن في مؤشرات جودة الأصول خلال فترة البحث، ومدي التقارب بين مؤشراتها ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، ويرجع ذلك إلي مجموعة من العوامل منها الانخفاض في حجم الديون المتعثرة، وزيادة حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص والتي تعتبر مربحة للبنوك المصرية، فضلاً عن التزام البنوك بتطبيق أحدث التقنيات لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة وسرعة الخدمات، كما أن وجود نظام ناجح لإدارة المخاطر يُعتبر أساسياً لنمو عمليات البنوك المصرية وتعظيم القيمة لأصحاب المصلحة، ولهذا السبب تقوم البنوك بانتظام بفحص جميع أنشطتها للتأكد من عدم تعرضها لمخاطر كبيرة، فضلاً عن تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد بينما تحاول تجنب - أو على الأقل الحد من - أي تأثير سلبي محتمل على الأداء المالي للبنوك، الأمر الذي جعلها تلتزم بالتطبيق السليم لمقررات لجنة بازل II وهي من أهم العوامل التي ساعدت علي تحسين جودة ونوعية الأصول.

- **بالنسبة لمؤشرات هيكل الودائع :**

وجود تحسن في مؤشرات هيكل الودائع للبنوك المصرية خلال فترة البحث، ومدي التقارب بين مؤشراتها ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، مما يشير إلي ارتفاع قدرة البنوك التجارية المصرية علي اجتذاب المزيد من العملاء، وتوسيع قاعدة العملاء من خلال اتباع استراتيجية التوسع الجغرافي وذلك بافتتاح فروع جديدة تغطي كافة أنحاء البلاد وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة، واستحداث البنوك للعديد من الأوعية الادخارية المتميزة بالعملتين المحلية والأجنبية بما يتناسب مع كافة شرائح المجتمع.

- **بالنسبة لمؤشرات الربحية :**

وجود تحسن في مؤشرات الربحية للبنوك المصرية خلال فترة البحث، ومدي التقارب بين مؤشراتها ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، ويرجع ذلك إلي اتجاه البنوك لدعم القاعدة الرأسمالية لها وزيادة رؤوس أموالها، فضلاً عن زيادة حجم القروض العقارية والتي تعتبر مربحة للبنوك المصرية، فضلاً عن نمو أعمالها نتيجة لقيامها بتطبيق أعلى معايير الحوكمة، والالتزام الدقيق بجميع المتطلبات والمعايير التنظيمية، والمبادئ التوجيهية الصارمة لإدارة المخاطر طبقاً لمقررات لجنة بازل II التي ساعدت علي تحسين مستويات الربحية.

- **بالنسبة لمؤشرات السيولة :**

وجود تحسن في مؤشرات السيولة للبنوك المصرية خلال فترة البحث، يرجع ذلك إلي الارتفاع في الأرصدة لدي البنوك، والتوسع في الاستثمار في الأوراق المالية كما يعد التطبيق السليم لمقررات لجنة بازل II من أهم العوامل التي ساعدت علي تحسن السيولة بشكل كبير.

- **بالنسبة لمؤشرات توظيف الأموال :**

التقلب والتراجع في مؤشرات توظيف الأموال بوجه عام للبنوك عينة البحث، ويرجع ذلك إلي اتباع البنوك سياسة تحفظية نظراً لما شهدته البلاد من أحداث ثورة 25 يناير، والتي أظهرت نتائج دليلاً قوياً علي متانة أسس ممارسات إدارة مخاطر الائتمان لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي ضوء التحليل السابق، نجد أن هناك تحسن في مؤشرات الحيطة الجزئية والتي أعلن عنها البنك المركزي المصري والمستخدمة في تقييم سلامة العمل المصرفي علي المستوي الداخلي للبنوك التجارية المصرية، والتي تتمثل في مؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، توظيف الأموال وهيكل الودائع للبنوك المصرية، بعد البدء التدريجي في تطبيق مقررات بازل II وتفعيلها علي القوائم المالية بدءاً من العام المالي 2012، وهذا ما يدعم نتائج استمارة الاستقصاء، مما يشير إلي حدوث تحسن في سلامة العمل المصرفي علي المستوي الداخلي للبنوك التجارية المصرية في إطار مقررات لجنة بازل II.

3. اختبار فرضية البحث :

للتوصل إلي نتائج الفرضية الحالية تم تقسيم عينة البحث إلي مجموعتين حسب تصنيف مستوي الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، كالتالي :

- **مجموعة ذات الأداء المالي المرتفع : (البنك الأهلي المصري، البنك التجاري الدولي-مصر).**
- **مجموعة ذات الأداء المالي المنخفض : (بنك مصر، بنك القاهرة).**

وتم اختبار فروض الفروق لآراء المستقصي منهم حسب تصنيف مستوي الأداء، باستخدام اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق بالنسبة للمحور الرئيسي والمحاور الفرعية لتوافر إجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان وفق مقررات لجنة بازل II، كما تم استخدام معامل الارتباط الخطي "إيتا" : لقياس علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع من حيث **: (القوة والاتجاه والمعنوية)**، وذلك علي النحو التالي :

1/3 اختبار فرضية البحث : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مدي توافر الإجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته ومستوي الأداء (المرتفع – المنخفض)".

جدول رقم (13) المقاييس الوصفية لاختبار فرضية البحث

المتغير المستقل	المتغر التابع "الأداء المالي للبنوك"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "ف" المعنوية	اختبار "ت" المعنوية	معامل إيتا
توافر إجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته.	بنوك : (مرتفعة الأداء)	3,854	0,201	9,167	12,117	0,839
	بنوك : (منخفضة الأداء)	2,451	0,217	0,001	0,002	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

ثبت من التحليل الإحصائي، وجود فروق معنوية لمتوسطات اتجاه الآراء حول مدي توافر إجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته ومستوي أداء البنوك (المرتفع – المنخفض)، باستخدام اختبار "ت"، وتأكد من اختبار "ف"، والذي بلغ (9,167) بمعنوية (0,001)، قبولنا لتساوي تجانس التباين، حيث بلغت قيمة اختبار "ت" (12,117) بدرجات حرية (5,17) ومعنوية (0,002)،

وبالتالي فأننا نقبل الفرض البديل بعدم تساوي متوسطات الآراء حول مدي توافر إجراءات وأساليب القياس المستخدمة لتوفر مؤشرات للإستدلال علي التعثر، ومستوي أداء البنوك (المرتفع – المنخفض).

وتجدر الاشارة، أن اختلاف آراء المجموعتين في البنوك : (مرتفعة الأداء – منخفضة الأداء) علي ما تم طرحة من تساؤلات لصالح البنوك مرتفعة الأداء حول مدي الالتزام التام بمقررات لجنة بازل II، فضلاً عن المقومات التي تمتلكها البنوك لتطوير أدائها وفقا لمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية.

كما أكد التحليل الإحصائي، علي وجود علاقة ارتباط قوية بين الطرق والأساليب المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية ومستوي الأداء، وذلك باستخدام معامل ارتباط إيتا والذي بلغ (0,839)، وهو نفس ما اتجه إليه المشروع المصري والبنك المركزي المصري : (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 المعدل بالقانيين رقمي2004/162 و2005/93 (الطبعة الخامسة 2008) ألزم البنوك المصرية (في المادة 63)، بعمل قواعد داخلية لتصنيف الائتمان في توافق واضح مع مقررات لجنة بازل II بشكل عام ومرنا بالنحو الذي يشجع فيه البنوك المصرية صراحة علي اتباع IRB)، وتم إثباته أن استخدام أسلوب التصنيف الداخلي لقياس مخاطر الائتمان يؤدي إلي نتائج مالية أفضل للبنوك من الأسلوب المعياري لأنه يؤدي إلي إدارة المخاطر بفعالية أكبر وبالتالي يحقق الاستقرار المالي، مما يتبين صحة الفرضية السابقة.

4. نتائج البحث :

استهدفت فرضية البحث اثبات صحة العلاقة بين أساليب قياس لجنة بازل II والطرق المُتبعة من قُبل إدارة المخاطر الائتمانية في كيفية : (نقل الخطر- تخفيفه- التحوط منه) ومستوي الأداء، **ويمكن تفسير نتائج ذلك الفرض علي النحو التالي :**

1/4 اختلاف مستوي الأداء في البنوك التجارية المصرية باختلاف طبيعة الإدارة لدي البنوك في مصر من حيث تطبيق أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل II "لا سيما وأن الأسلوب المعياري الأساسي هو المُطبق فقط في البنوك المصرية في حين أن الأسلوب المعياري المبسط غير مُطبق" وقد يعود ذلك إلي عدم كفاية التدريب والتعليم في البنوك لتطوير القدرات والمهارات البشرية في التعامل مع أساليب قياس المخاطر الائتمانية، وربما عدم توافر المتابعة الدورية بعد التدريب، بالإضافة إلي عدم وجود عدد كافي من شركات التصنيف الائتماني المحلية، حيث يقتصر الأمر في مصر علي شركة واحدة فقط MERIS، فضلا عن انخفاض عدد العملاء المصنفين من قبل شركات التصنيف الائتماني الخارجية مما يحد من القدرة علي التعامل مع الأسلوب المعياري الذي أقرته اتفاقية بازل، أما أسلوب التصنيف الداخلي فهو الأخر غير مُطبق فعلياً في البنوك المصرية لا سيما وأنه أكثر تعقيداً من الأسلوب المعياري.

5. توصيات البحث :

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، فإن الباحثة تقترح مجموعة من التوصيات التي تساعد في تطبيقها لتحسين مستوي أداء البنوك التجارية المصرية، وقد قامت بتصنيفها وهي عبارة عن **"برنامج زمني"** مقترح في مرحلة وضع الإجراءات السليمة لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته، وذلك علي النحو التالي :

جدول رقم (14) توصيات البحث المتعلقة بوضع الإجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته

التوصية	متطلبات التنفيذ	مسئولية التنفيذ	مؤشرات المتابعة وتقييم الأداء	التوقيت الزمني
توافر الإجراءات لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومتابعته	1. وجود نظاماً وقواعد لإدارة المحفظة القائمة التي يترتب عنها مخاطر ائتمانية ذات التأثير المباشر علي مستوي أداء البنوك. 2. وجود نظاماً لإدارة مخاطر الائتمان، وتحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة ورفع المشاكل الائتمانية المتكررة للإدارة العليا. 3. تطوير وأستخدام نظام معلومات يتيح تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان، من خلال : – التصنيف الائتماني للعملاء من حيث درجة الجدارة الائتمانية. – تصنيف القروض إلي منتظمة وغير منتظمة. – القروض المتعثرة والتركز في منح الائتمان. 4. تطوير تقنيات المعلومات والاهتمام بوجود مخزون للمعلومات عن عملاء محفظة الائتمان. 5. توافر نظام لمراقبة (هيكل ونوعية) المحفظة الائتمانية بحيث يكون متوافقا مع طبيعة وحجم وتعقيد المحفظة الائتمانية الإجمالية لدي البنك. 6. مراعاة التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الإقتصادية عند تقييم منح الائتمان ومحفظة الائتمان، وتقييم تعرضها لمخاطر الائتمان في ظل أصعب الظروف. 7. تنمية الموارد البشرية في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر المصرفية. 8. ضرورة توافر المزيد من مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية المحلية، وتوافر تصنيف للعملاء من قبل مؤسسات التقييم الدولية.	**مدير إدارة الائتمان مدير إدارة المخاطر**	1. مراجعة سياسات الائتمان، وإجراء التعديلات الملائمة علي مستوي المحفظة. 2. التحقق من تأمين وصول المعلومات من الموظفين المختصين بمراقبة الائتمان عن (الوضع الحالي للمقترض، ومتابعة التدفقات النقدية المخططة لنشاطاته، وقيمة الضمان) إلي المسئولين المكلفين بوضع تصنيفات داخلية للمخاطر الائتمانية. 3. التحقق من أن نظام التصنيف الداخلي أكثر دقة لتحديد خصائص كل عميل ائتمان وخصائص المحفظة الائتمانية، والتركز الائتماني، ومشاكل الائتمان، ومدي كفاية احتياطات خسائر القروض وتسعير الائتمان، وكفاية رأس المال. 4. مراجعة المخزون المعلوماتي عن عملاء محفظة الائتمان بما يسمح للإدارة بسرعة تقييم وتحديد مستوي مخاطر الائتمان واحتساب معدلات التعثر المحتملة التي يتعرض لها البنك وخاصة تحديد أي تركزات في مخاطر المحفظة الائتمانية. 5. مراجعة المحفظة الائتمانية (ائتمان مباشر أو غير مباشر) والتحقق من فاعلية وسائل إدارة التركزات الائتمانية مثل (بيع القروض، مشتقات الائتمان، التوريق). 6. التحقق من مدي كفاية رأس المال والمخصصات. 7. التدريب المستمر خاصة فيما يتعلق بتحديد كفاية رأس المال، أساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل. 8. وضوح الإرشادات اللازمة لتطبيق الأسلوب المعياري بشقية (الأساسي - المبسط) لقياس مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل.	**24 – 36 شهر**

6. المراجع :

أ. قائمة المراجع باللغة العربية :

- تقارير البنك المركزي المصري، 2019، مخاطر التركز الائتماني وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل II.
- تقارير البنك المركزي المصري، 2014، التعليمات الرقابية بشأن الحد الأدني لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل.
- تقارير البنك المركزي المصري، 2015، إدارة بازل : التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAK.
- اتحاد المصارف العربية، 2018، مخاطر الائتمان وتحديات المستقبل، إدارة الدراسات والبحوث.
- اتحاد المصارف العربية، 2015، تزايد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة، إدارة الدراسات والبحوث.
- اتحاد المصارف العربية، 2018، تحقيق شامل عن القطاع المصرفي المصري، إدارة الدراسات والبحوث.
- تقارير البنك المركزي المصري، 2015، إدارة بازل : التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAK.
- تقارير البنك المركزي المصري، 2014، وحدة تطبيق مقررات بازل II : (متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان- ورقة مناقشة).
- النشرة الاقتصادية، أسس إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل المقترحات الجديدة للجنة بازل، البنك الأهلي المصري، المجلد (52)، العدد (1)، 2016.
- عمار عريس، 2017، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، جامعة بشار.
- مرام محمد فوزي عطية، 2015، تقييم كفاءة أساليب مخاطر الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية".رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- سهيلة عروف، 2016، واقع تطبيق مقرارات بازل II - III في القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجتستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي.
- عمرو هشام عبد السلام، 2016، توصيات لجنة بازل لإصلاح الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي.
- مخلوفي عائشة، 2017، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها علي الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح.

ب. قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- Basel Committee on Banking Supervision, 2018, Instructions for Basel II monitoring, Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2017, Implementation of Basel standards A report to G20 Leaders on implementation of the Basel II regulatory reforms, Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2016, Finance Watch response to the Basel Committee on Banking Supervision Consultative Document "Revisions to the Basel II leverage ratio framework", Bank for International Settlements.
- Manisha & Kaveri Hans, 2018, Basel II and Its Implementation, International Journal of Management IJM.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2018, Results of the Basel II monitoring exercise for German institutions, Bank for International Settlements.
- Peter Mutua Mutava & Abdullah Ibrahim Ali, 2016, Effects of Credit Risk Management on Financial performance of Commercial Banks in Mombasa County, Research Journal of Finance Accounting.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2016, Basel II and responding to the recent Financial Crisis: progress made by the Basel Committee in relation to the need for increased bank capital and increased quality of loss absorbing capital, Bank for International Settlements.